السفير

الأثنين 30-03-2015 العدد 13033

كيف يصبح تعليمنا العالي أعلى؟ II

غسان سلامه

وزير الثقافة اللبناني الأسبق

تتفاقم ضائقة الجامعات بالنظر لارتفاع كلفة التعليم نفسه. والأسباب عديدة هنا منها التضخم العام في مرتبات الأكاديميين البارزين في الدول المتقدمة ومنها الطفرة غير المسبوقة في أعداد الموظفين الإداريين بحيث تجاوزت أرقامهم عدد الأكاديميين في كثير من الجامعات، ناهيك عن ارتفاع أسعار العقار والحاجة لمنشآت رياضية ولتجهيز تكنولوجي، ما ان يتم تأمينه حتى يظهر تجهيز أكثر تقدما عليه، وكلها نفقات كبيرة ومشروعة، بل في معظمها ضرورية.

وأدى تراجع الدعم الحكومي وارتفاع كلفة التعليم الى النتيجة المتوقعة التي نعرفها جميعاً، أي الزيادة الكبيرة في رسوم التسجيل. فإن توقفنا لحظة امام نموذج الولايات المتحدة، وهو الأكثر انخراطا في المنطق النيوليبرالي، لوجدنا ان تلك الرسوم قد ارتفعت اكثر من ثلاثة أضعاف ارتفاع أسعار السلع التجارية، بحيث بات العرب، حتى الموسرون منهم، يفكرون ملياً قبل ابتعاث أولادهم الى الجامعات الأميركية ان لم يحصلوا على منحة لذلك من حكوماتهم، ومعظمها عاجز عن ذلك. كيف لا وقد بات معدل الرسم السنوي في الجامعات الحكومية هناك 10 الاف دولار لأبناء الولاية، وضعفي هذا الرقم لمن هو من خارجها، بينما تجاوز معدل الرسم في الجامعات الخاصة 31 ألف دولار سنوياً، وهو رقم يلامس الخمسين او الستين الفا سنويا في الجامعات الأوسع شهرة. هكذا وصلت كلفة الشهادة الجامعية في اميركا اليوم الى أكثر من عشرة اضعاف ما كانت عليه منذ نصف قرن. وارتفع بالتالي حجم ديون الطلاب (وثلثاهم يلجأون لذلك) وبات معدل استدانة الطالب يوم تخرجه 40 ألف دولار بينما تعاظم هاجس حجم الدين الجامعي بعدما تجاوز نحو 1،2 ترليون دولار، لاسيما ان أكثر من 7 ملايين خريج أميركي هم فعلا عاجزون عن سداد الديون التي استلفوها للحصول على شهادة جامعية.

يعتبر البعض ان منطق السوق قادر بذاته على معالجة الأزمة، بمعنى ان الانتشار المتزايد في عدد الجامعات الربحية المحكومة بقانون العرض والطلب، من شأنه ان يفرض تصحيحا بنيويا على هذا الجنوح. والواقع ان معظم الجامعات التي أنشئت حديثا عندنا وفي العالم هي من هذا الصنف.

وبينما ما زالت الجامعات الحكومية عندنا تستقطب الأعداد الكبرى من الطلاب، فإن التوجه العالمي هو في تزايد الجامعات الربحية وفي تعاظم اعداد مرتاديها، برغم الادعاءات التي لا تخلو من المبالغة او حتى الكذب والتي تلجأ اليها تلك الجامعات لتعظيم نوعية وجدوى شهاداتها. وأشار تقرير اميركي حديث الى ان الجامعات الربحية لا تنفق على التعليم الا 17،4 في المئة من مداخيلها السنوية، بينما توزع 20 في المئة منها كأرباح على المساهمين، وأن اكثريتها تنفق على الترويج لنفسها ضعفي ما تنفقه على التعليم.

نرى هنا المثالب بل المآزق التي يدفع اليها منطق السوق. فما موقفنا ونحن لم نصل والحمدلله الى تلك المآزق او اننا لم نصل بعد اليها؟ من غير الواقعي ابدا ان نعود لموقف ينبذ منطق السوق بالمطلق، ويذهب للقول إن التعليم الجامعي هو بالأساس خدمة اجتماعية ينبغي على الدولة ان تتعهده بمفردها، لأن هذا واجبها ولأن التعليم الخاص قد يذهب بنا الى الشطط المالي.

فالدول في مجملها باتت عاجزة عن تحمل كلفة هذا القطاع بمفردها، لا سيما انه كان على الحكومات ان تزيد ثلاثة أضعاف من انفاقها على التعليم العالي لمجرد المحافظة على مستواه السابق، ونحن ندرك تماما ان أكثرية دولنا تلك عاجزة عن ذلك. ثم ان القطاع الخاص قد أبدى حسناته العديدة في التعليم الابتدائي والثانوي، ولا سبب للاعتقاد ان القطاع الجامعي سيكون عصيا عليه. اننا تجاوزنا حاجز استئثار الحكومات بالقطاع إذ تعددت المبادرات الأهلية، خيرية كانت أم ربحية، لإنشاء جامعات جديدة. والحقيقة ان الفوارق بينها ما عادت واضحة تماما، ما يشجع على القبول بالرأسمال الخاص في تمويلها.

ولكنه وفي المقابل من غير الصحي الذهاب نحو الخصخصة التامة وتحرير الدولة من واجباتها المفترضة تجاه هذا القطاع. فهناك العديد من الدول مثل سويسرا او الدنمارك او النروج، حيث الرسوم الجامعية رمزية والجامعات في أحسن احوالها. وفي الدول الأكثر تقدماً، فإن الفروقات في مستوى الدعم الحكومي هائلة من دون ان تتأثر نوعية التعليم بهذه الفروقات. وبينما تشكل نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي نحو 100 في المئة في اسكندنافيا وثمانين بالمئة في فرنسا و60 في المئة في كندا و35 في المئة في اميركا واليابان و25 في المئة في بريطانيا، وهي فروقات كبيرة جدا بين دول هي في المستوى نفسه من التقدم، يصعب على المراقب ان يجد تأثيرا كبيرا لهذه الفروقات على تصنيف هذه الدول من حيث جودة جامعاتها.

وبينما تتنوع وضعية الجامعات القانونية، فهمت الدول ان عليها ان تحول استئثارها السابق بالقطاع الى دور جديد مزدوج، فتستمر بتعهد الجامعات الرسمية من دون ان تتحمل بالضرورة كامل تمويلها، بينما تحاول تنظيم قطاع التعليم الجامعي الخاص من خلال إعطاء الرخص ومراقبة نوعيته، ومتابعة مدى احترامه لشروط إنشائه ومعاينة صلاحية الشهادات الصادرة عنه بصورة دورية. واني أرى من واجب الدولة أيضاً تعهد الجزء الأكبر من البحث العلمي في الجامعات التي تعطي الأولوية له، وفي هذا المجال، فإن تأخر الجامعات العربية خطير فعلا. كانت جامعاتنا بالأساس في أكثريتها رسمية، وبالتالي جزءا من جهاز الدولة التعليمي. اما جامعاتنا الخاصة القليلة العدد، فكانت لا تبغي الربح. ولكن العدد الأكبر من الجامعات الجديدة أسست بهدف الربح.

من هنا، فإن عجزت الدولة عن تبني القطاع بالكامل، فليس من حقها التخلي عن مسؤولية تنظيمه. فمهما ادعى المنطق النيوليبرالي، فإنه يخطئ حين يزعم ان السوق قادر على إفراز ضوابطها بذاتها.

وهو يخطئ أكثر حين يزعم ان الشهادة الجامعية سلعة كغيرها. لقد واجهتنا مسألة مماثلة منذ عقد من الزمن في ماهية العمل الفني. وتوصلنا يومها لنتيجة ان الكتاب او اللوحة او الفيلم ثنائي الطبيعة، فهو سلعة كغيرها تباع وتشرى، لكنه شيء آخر أيضا لأنه ينضوي على مضمون والمضمون، يعني تعبيرا عن هوية فردية او جماعية. كانت هذه هي الفلسفة التي بنيت عليها المعاهدة الدولية عن التنوع الثقافي، التي كان لي فخر الإسهام بصياغتها. ويقيني ان نظرة مماثلة يجب ان تحكم الشهادة الجامعية، فالفوز بها يؤثر بقوة على مدخول صاحبها، ولكنها ليست سلعة عادية لأنها أيضا مضمون، والمضمون هوية.

ومسألة الهوية تستدعي سؤالا بات يوميا: بأي لغة نعلم؟ وهذا تحدي اتوقف عنده. لن يقبل عاقل بجواب على هذا السؤال مبني على اعتبارات المصلحة من دون غيرها. فالسؤال سياسي وثقافي قبل ان يكون تقنيا. لقد دفع العطش المشروع للاستقلال الثقافي الى جعل التعليم في جامعاتنا باللغة العربية وهذا امر محمود وطبيعي. لكن اكتفاءنا بهذا الجواب البدائي لم يعد اليوم كافيا لسببين على الأقل: الأول هو ضرورة اتقان طلابنا للغات الواسعة الانتشار كشرط من شروط ولوجهم لاقتصاد معولم، ما يعني انه من غير المقبول ان نحصر بعد اليوم اتقان اللغات العالمية على كليات الآداب الأجنبية، بل ان التمكن الحقيقي من لغتين أجنبيتين، ان لم يكن في مباراة الدخول للجامعة فعند التخرج منها، بات واجبا علينا إزاء طلابنا.

ثم ان رد الفعل الدفاعي بالتمسك بلغتنا القومية لا يجب ان يلهينا عن رغبة التأثير فيما حولنا. لقد تنبهت الدول الكبرى الى ان التعلم في جامعاتها من شأنه ان يضاعف من قوتها الناعمة في العالم. من هنا التنافس الهائل على استقطاب أولئك الذين سيكونون غدا نخبة البلدان الصاعدة. ولا أرى لماذا لا يدخل العالم العربي في ذاك السباق الذي يقتضي تعليما جامعيا أفضل، وانما أيضا تعليما بلغات غير العربية. واسمح لنفسي هنا بالإشارة لتجربة حديثة في هذا الموضوع، اذ طلبت مني جامعتي انشاء كلية للشؤون الدولية. أنتم تعلمون ولا شك تمسك الفرنسيين بلغتهم الوطنية، واني احترم طبعا تمسكهم بها ولكني رأيت ان أي عامل في الشأن الدولي، عليه ان يكون متقنا للغة الأوسع انتشارا اليوم فوضعت شرطا للدخول هو التمكن الفعلي من اللغة الإنكليزية، بل اخترت ان يكون ثلثا التعليم بتلك اللغة.

لقد بات علينا ان نحافظ على استقلالنا الثقافي انما دون الإنغلاق عن حركة العولمة التي تضرب اليوم التعليم العالي بكل مظاهرها من انتقال للطلاب بالملايين للتعلم خارج اوطانهم الى قرار مئات الجامعات، لاسيما الغربية منها، بفتح فروع لها في الخارج، ولاسيما في بلداننا او على مقربة منها، الى نشوء سوق معولمة للأساتذة لاسيما في مجالات كالعلوم الاقتصادية والطب، الى عودة الى التعليم باللغات العالمية الواسعة الانتشار في الجامعات الوطنية. يمكننا طبعا ان نشيح النظر عن هذه الحركية المتسارعة ونقنع أنفسنا أن بإمكاننا البقاء خارجها. ولكن موقفا كهذا، الى جانب انعدام واقعيته، لا يفسر لنا الانخراط الواسع لدول صاعدة كالصين او البرازيل او الهند في حركية العولمة الجامعية ولا ينبهنا الى الفوائد التي ترتجيه دول هي ليست اقل حرصا منا على استقلالها من ذاك الإنخراط.

* جزء من محاضرة ألقيت في افتتاح الدورة الثامنة والأربعين لاتحاد الجامعات العربية - جامعة القديس يوسف.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"